القضايا الإدارية ومجلس الدولة

يتمتع مكتب الدكتور مصطفى الروبي بخبرة واسعة ومتميزة في التقاضي أمام القضاء الإداري ومجلس الدولة، لا سيّما في الطعون على القرارات الإدارية سواء الصادرة من جهة الإدارة أو تلك الناتجة عن امتناعها عن اتخاذ قرارات كان من الواجب صدورها.
يأتي ذلك في إطار حرصنا الدائم على حماية المراكز القانونية لعملائنا من الأفراد، الشركات، الهيئات الدبلوماسية، أو المؤسسات الاستثمارية، في مختلف القطاعات.

مجالات تخصصنا في المنازعات الإدارية تشمل:

- الطعن على القرارات الإدارية الصريحة والسلبية
- التظلمات من قرارات الجهات الحكومية والهيئات المستقلة
- إلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقانون
- وقف تنفيذ القرارات الإدارية التعسفية أو غير المشروعة
- المنازعات الخاصة بالتراخيص، الإزالة، الهدم، تخصيص الأراضي، أو قرارات الجهات الإدارية

فريق قانوني متخصص في منازعات الدولة والهيئات الرسمية

يضم المكتب نخبة من المستشارين القانونيين والمحامين المتخصصين في قضايا القضاء الإداري ومجلس الدولة، ولديهم سجل ناجح في:

- تمثيل رجال الأعمال والشركات المحلية والدولية أمام القضاء الإداري
- تقديم استشارات قانونية للهيئات والسفارات والقنصليات
- إعداد الطعون والمذكرات القانونية الاحترافية
- التعامل مع الجهات الإدارية بالدولة بمهنية وفعالية عالية

مميزات التعاقد معنا:

- فهم دقيق لقوانين مجلس الدولة والإجراءات الإدارية
- القدرة على تقديم استشارات عملية لتجنب أو تقليل المنازعات مع الجهات الحكومية
- سرعة الاستجابة ومتابعة الطعون والتظلمات في مواعيدها القانونية
- دراية شاملة بالتعديلات التشريعية الحديثة والإجراءات الإدارية الخاصة بكل جهة